

Distr.: General
16 September 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الرابعة عشرة

نيروبي

٢٠١٦-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الرابعة عشرة

المعقودة في مركز كينيا الدولي للمؤتمرات، نيروبي، في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/
يوليه ٢٠١٦



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-15988(A)



* 1 6 1 5 9 8 8 *

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة
٤	أولاً - إجراءات المؤتمر
٤	ألف - وثائق تفويض الممثلين لدى الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر
٤	باء - من القرار إلى العمل: باتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تخدم التجارة والتنمية
٤	جيم - أعمال أخرى
٤	ثانياً - موجز الرئيس
١٦	ثالثاً - المسائل التنظيمية والإجرائية ومسائل أخرى
١٦	ألف - افتتاح المؤتمر
١٦	باء - انتخاب الرئيس
١٦	جيم - إنشاء هيئات الدورة
١٧	دال - انتخاب نواب الرئيس والمقرر
١٨	هاء - وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر
١٩	واو - إقرار جدول الأعمال
١٩	زاي - المناقشة العامة
١٩	حاء - من القرار إلى العمل: باتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تخدم التجارة والتنمية
١٩	طاء - مسائل أخرى
٢٠	ياء - اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة
٢٠	كاف - الإعراب عن الامتنان للحكومة وشعب جمهورية كينيا
٢٠	لام - الجلسة العامة الختامية

المرفقات

٢١	الأول - جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٢٢	الثاني - بيانات المواقف
٢٧	الثالث - قائمة بالأحداث
٣٢	الرابع - الحضور
٣٩	الخامس - قوائم الدول الواردة في المرفق بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)
٤٢	السادس - قائمة الوثائق

مقدمة

وفقاً لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة (د-١٩) المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ و ٢٠٤/٦٣ المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عُقدت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مركز كينياتا الدولي للمؤتمرات في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦. وأقر مجلس التجارة والتنمية في دورته الثانية والستين، المعقودة في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية للمؤتمر، كما أقر جدول الأعمال المؤقت الموضوع للمؤتمر.

وأنشأ مجلس التجارة والتنمية، في دورته الثانية والستين أيضاً، اللجنة التحضيرية للدورة الرابعة عشرة للمؤتمر، برئاسة رئيس المجلس، السيد ألبرتو بيدرو دالوطو (الأرجنتين)، بغرض النظر في النص التفاوضي الذي وُضع تحضيراً للمؤتمر. وسجل المجلس، في دورته الاستثنائية الثلاثين، المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، نقل رئاسة مجلس التجارة والتنمية إلى السيد ألفريدو سويسكوم (بنما)، اعتباراً من ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦. ووافق المجلس، في دورته الاستثنائية الثلاثين أيضاً، على توصية اللجنة التحضيرية بأن يحال إلى المؤتمر النص التفاوضي بصيغته التي كانت قد أيدتها صباح يوم ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، مثلما وردت في الوثيقة TD(XIV)/PC/1/Rev.1.

واشتملت الأحداث التي سبقت المؤتمر ونُظمت في الفترة ما بين ١٥ و ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٦ على اجتماعات عقدها المنتدى العالمي للسلع الأساسية ومنتدى المجتمع المدني؛ وعقد هذا الأخير اجتماعات أخرى خلال المؤتمر. ونُظمت حفل الافتتاح والجلسة العامة الافتتاحية للمؤتمر بعد ظهر يوم ١٧ تموز/يوليه (انظر الفصل الأول). وعُقد كل من مؤتمر قمة قادة العالم واجتماع المائدة المستديرة لرؤساء الوكالات في ١٨ تموز/يوليه بشأن موضوع تمهيد السبيل إلى عام ٢٠٣٠ (TD/INF.52). ونُظمت ثمانية أحداث رفيعة المستوى في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تموز/يوليه تناولت مواضيع تتصل بالموضوع الرئيسي وبالمواضيع الفرعية الأربعة التي ركّز عليها المؤتمر (انظر الفصل الثاني). وخلال المؤتمر، عُقدت ١٦ مائدة مستديرة تدارست المواضيع المتصلة بمسارات العمل المبيّنة في تقرير الأمين العام للأونكتاد إلى المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت، بالاقتزان مع المؤتمر، اجتماعات وزارية لمجموعة ال ٧٧ والصين، ولأقل البلدان نمواً، وللبلدان النامية غير الساحلية، فضلاً عن اجتماعات منتدى الاستثمار العالمي ومنتدى الشباب. واعتمد المؤتمر، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، نيروبي أزميمو [إعلان نيروبي] ونيروبي مافيكيانو [اتفاقية نيروبي]^(١). وعُقد المؤتمر أثناء الدورة تسع جلسات عامة هي الجلسات من ٢٨٧ إلى ٢٩٥.

(١) يتضمن الموقع الشبكي للأونكتاد الرابع عشر (http://unctad14.org) جميع المواد المتعلقة بالمؤتمر، بما فيها البرنامج والوثائق وتسجيلات البث الشبكي.

أولاً- إجراءات المؤتمر

ألف- وثائق تفويض الممثلين لدى الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر

القرار ١٧٩ (د-١٤)

إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.

الجلسة العامة ٢٩٥

٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

باء- من القرار إلى العمل: باتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تخدم التجارة والتنمية

١- اعتمد المؤتمر، في جلسته العامة (الختامية) ٢٩٥، المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، نيروبي أزميو [إعلان نيروبي] ونيروبي مافيكيانو [اتفاقية نيروبي] (انظر الوثيقتين TD/519/Add.1 و TD/519/Add.2، على التوالي).

جيم- أعمال أخرى

٢- أحاط المؤتمر علماً، في جلسته (الختامية) ٢٩٥ المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، بالإعلانات التي أحالتها إليه اجتماعات الأفرقة، على النحو التالي: البيان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية الوارد في الوثيقة TD/504، والإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً خلال الأونكتاد الرابع عشر الوارد في الوثيقة TD/505، وإعلان المجتمع المدني الموجه إلى الأونكتاد الرابع عشر الوارد في الوثيقة TD/506، والإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بمناسبة الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد الوارد في الوثيقة TD/507، وإعلان منتدى الشباب الوارد في الوثيقة TD/517.

ثانياً- موجز الرئيس

من القرار إلى العمل: في اتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تخدم التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٣- في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦، نُظمت ثمانية أحداث رفيعة المستوى في شكل حلقات نقاش تناولت مواضيع ذات صلة بالموضوع الرئيسي للمؤتمر ومواضيعه الفرعية.

وتناولت الأحداث المواضيع التالية: (أ) حدث رفيع المستوى: تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: الفرص والتحديات؛ (ب) الاجتماع الرفيع المستوى: تحويل الاقتصادات من أجل تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع؛ (ج) الحدث الرفيع المستوى: بناء المرونة الاقتصادية لأضعف الجهات؛ (د) الحدث الرفيع المستوى: تعزيز السياسات العامة لإقامة أسواق نشطة وشاملة للجميع؛ (هـ) الحدث الرفيع المستوى: تعزيز بيئة عالمية من أجل تحقيق الرخاء للجميع؛ (و) اجتماع رفيع المستوى: تسخير الابتكار كمحرك للتنمية المستدامة؛ (ز) الاجتماع الرفيع المستوى: تعزيز عملية التحول الهيكلي لأفريقيا؛ (ح) منتدى الأونكتاد الرابع عشر للشباب: الجزء الوزاري^(٢).

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: الفرص والتحديات

٤ - أثناء المناقشة، اتفق أعضاء فريق النقاش على وجوب الاستماع إلى جميع الأصوات في عملية صنع القرار. فكل مواطن بحاجة إلى تبني أهداف التنمية المستدامة، وللوعي بهذا الأمر أهمية في الحصول على دعم أكبر من عامة الناس. ويلزم تحقيق الأهداف بواسطة شراكة بين جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والشباب. وتحدث ممثلو الحكومات والقطاع الخاص عن تجاربهم في تنفيذ الخطة المحفوفة بالتحديات والمفعمة بالطموح التي ترمي إلى تحقيق أهداف عالمية وشاملة وتشكل كلاً لا يتجزأ. وقدموا أمثلة على نُهج التنفيذ المختلفة التي اتبعتها ستة بلدان في أربع مناطق. وقيل إنه يجري إنشاء شراكات على جميع المستويات، تنخرط فيها الحكومات والقطاع الخاص، بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فحتى الشركات المتعددة الجنسيات لا تملك الموارد البشرية والمالية اللازمة لتلبية المطالب العديدة.

٥ - وأشار أعضاء فريق النقاش إلى أنه يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تعيد النظر في طريقة تنظيمها لكي تضطلع بدور استشاري وتمكيني بدلاً من القيام بتنفيذ المشاريع. ويتسنى تحقيق هذا الأمر عن طريق آليات التنسيق القائمة، مثل المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية ومبادرة التجارة الإلكترونية للجميع التي أُطلقت في الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر، والتي ستجمع بين المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المؤلفة من ١٥ وكالة وبين ٢٢ مجموعة من مجموعات الأعمال والصناعة بغرض دعم الأهداف.

٦ - وأُحيط علماً أيضاً بدور القطاع الخاص، ولا سيما الشراكات بين القطاعين العام والخاص المتسمة بالشفافية والقائمة على علاقات متكافئة بين الشركاء والمعتمدة على مؤسسات قوية وعلى سيادة القانون، وسيتعين أن يتعدى ذلك الدور المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتعين رسم خطط وسياسات وإنشاء مؤسسات تجعل إشارات السوق، والاستثمارات،

(٢) ترد الموجزات الكاملة للأحداث الرفيعة المستوى في الوثائق TD/508 و TD/509 و TD/511 و TD/512 و TD/514 و TD/515 و TD/516 و TD/518.

والتجارة، والتعاون بين بلدان الجنوب متسقة مع أهداف التنمية المستدامة لكي تكمل المساعدة الإنمائية الرسمية. وتستلزم استعادة ثقة المواطنين في قادة القطاعين العام والخاص، ومن ثم تجنب الاضطرابات الاجتماعية، وضع سياسات تحول دون تهرب الشركات من دفع الضرائب وتستخدم العمالة المتوفرة في أسفل سلسلة الإمدادات، وتضمن تلقي العمال الأجر المعيشي الأدنى وتشتمل على شبكات الأمان الاجتماعي. ولا بد من مواءمة الحوافز التجارية مع أهداف التنمية المستدامة كي تنشأ طريقة جديدة لممارسة الأعمال التجارية، تحترم الاتفاقيات الدولية وحقوق العمال وسلامتهم. فالأعمال التجارية ترمي إلى الربح وتستجيب لحوافز السوق. لذلك، يتعين أن تكون الأسعار مرآة للتكاليف الاجتماعية والبيئية الحقيقية. ولا بد أيضاً من وضع سياسات لمعالجة التفاوت بين المهارات التي يتطلبها القطاع الخاص ومجموعات المهارات المتاحة. ويتمثل تحدّي رئيسي آخر في معالجة الشد والجذب بين المنظورات الطويلة الأمد والقصيرة الأمد التي يتخذها صانعو القرار في الحكومات والقطاع الخاص. وللعلم والتكنولوجيا والابتكار، بوصفها وسائل تنفيذ شاملة، دور أساسي أيضاً في هذا الصدد.

٧- وطلب المشاركون إلى الأونكتاد: (أ) المساعدة على إدراج أحكام الاتفاقيات الدولية في الاتفاقات التجارية؛ (ب) ضمان ألا تعيق الكتل التجارية ولوج البلدان غير الأعضاء إلى الأسواق؛ (ج) تعبئة الموارد اللازمة لدعم تحقيق الغايات ١٧-١٠ و ١٧-١١ و ١٧-١٢ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما في أقل البلدان نمواً؛ (د) التعاون مع المنظمات الأخرى في تقديم خدمات بناء القدرات في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية، بغية إزالة القيود وتمكين القطاع الخاص من الازدهار.

تحويل الاقتصادات من أجل تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع

٨- بيّن المتكلمون والمشاركون في المناقشة أن مسؤولية الحكومات والقطاع الخاص والتلاحم الاجتماعي من مقدمات التحول الاقتصادي الفعلي. ويتعيّن أن تضطلع الحكومات بمسؤولية تهيئة بيئة مواتية للنمو. والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون شرطان لازمان للنجاح في التصنيع وإيجاد فرص عمل عالية القيمة. وهناك حاجة إلى نُظم ضريبية أكثر فعالية من أجل تعبئة الموارد المحلية. ومن المهم تشجيع المستثمرين الدوليين على توحى سلوك تجاري مسؤول، يتجلى في أمور منها دفع الضرائب ودعم آفاق التنمية على المدى الطويل للاقتصادات التي ينجزون فيها استثماراتهم؛ ولا يقل عن ذلك أهمية في جذب الاستثمارات لتحقيق التحول الاقتصادي التماسك الاجتماعي - ومن ضمنه العلاقات الصناعية القائمة على المؤسسات والجيدة التنظيم.

٩- واتفق المشاركون على أن الحكومات وحدها لا تستطيع تعبئة الموارد اللازمة للتحول الاقتصادي الناجح والمستدام بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة؛ إذ لا غنى عن دور القطاع الخاص في التمويل. وإذ سلّم المشاركون بأن العديد من البلدان قد وضع خططاً لتشجيع الاستثمار، أشاروا إلى أنه بإمكان الأونكتاد أن يدعم البلدان النامية في إنشاء وكالات لديها من المهارات والسلطة ما يمكنها من تعزيز الاستثمارات وتيسيرها على نحو فعال. ويمكن

للأونكتاد أن يقدم الدعم في تيسير الاستثمار بسبل منها، على سبيل المثال، قائمة الإجراءات المتعلقة بتيسير الاستثمار، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تخرجت حديثاً من فئة أقل البلدان نمواً. ويشكل النظام السياسي الدولي للاستثمار بدوره إطاراً هاماً لتعزيز الاستثمار المنتج بغية دعم التحول الاقتصادي.

١٠- واتفق المتكلمون عموماً على وجوب أن يواصل الأونكتاد دعم البلدان النامية فيما تبذله من جهود للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية. فالتحول الاقتصادي الرئيسي الذي تحتاحه البلدان النامية يتمثل في الانتقال من إنتاج السلع الأساسية وتصديرها إلى أجزاء من سلسلة القيمة ذات قيمة مضافة أعلى تتيح فرصاً أكبر لتوليد الدخل. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل إرشاد صانعي السياسات ودعم الحكومات والقطاع الخاص في إقامة روابط بين الاقتصادات المحلية وسلاسل القيمة العالمية للشركات المتعددة الجنسيات.

١١- وقال المشاركون إنه ينبغي للأونكتاد أن يعزز الآثار التكنولوجية الإيجابية غير المباشرة التي قد تنتج عن الإنتاج والاستثمار الدوليين، مع ضمان أن يحقق نشر التكنولوجيا والخبرة التقنية والدراية الفنية أقصى قدر ممكن من الأثر الإيجابي. ومن شأن الابتكار، كخطوة أولى، أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في توليد بيانات أفضل والاستفادة منها. وإتاحة الوصول إلى البيانات أهمية في إظهار المطلوب وفي تبين المجالات التي يمكن العثور فيها على الفرص.

١٢- وناقش المشاركون الكيفية التي ينبغي أن يواصل بها الأونكتاد دعم مباشرة الأعمال الحرة وزيادة تعبئة الموارد من أجل تطوير المشاريع والتنويع الاقتصادي، حيث إنه لا غنى عن تنمية المشاريع المحلية في بناء قطاع خاص سليم وفي الإسهام في النمو وإيجاد فرص العمل. ولا بد من إعطاء الأولوية لبناء الأطر السياسية التمكينية لتنظيم المشاريع وللمساعدة في تيسير الأعمال؛ وقد يكون من مجالات الدعم الرئيسية العمل على تحسين سبل الحصول على التمويل لإقامة أعمال تجارية جديدة ولأغراض التشبيك. والعمل مع المؤسسات التعليمية سيجعلها أقرب إلى احتياجات القطاع الخاص ويحسن طريقة تعليم التكنولوجيا بالتركيز على فرص السوق. ولتسهيل تسجيل الأعمال التجارية وغيره من جوانب الحوكمة الإلكترونية أهمية في مساعدة الأعمال التجارية على التطور والنمو. ويمكن للأونكتاد كذلك أن يضع أطره السياسية ويتيح أدواته ويقدم دعمه من أجل زيادة نطاق مشاركة النساء والشباب وغيرهما من الفئات المهمشة في الاقتصاد وتعزيزها، إلى جانب تشجيع تطوير الأعمال التجارية الخضراء.

١٣- واقترح بعض المشاركين أن يستكشف الأونكتاد كيف يمكن تحقيق استفادة أكثر فعالية من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحديد الأولويات بقصد تهيئة بيئة تمكينية أفضل للأعمال والاستثمار، وفي التمويل المشترك للمشاريع التي تشكل مفتاح التنمية الاقتصادية المستدامة بواسطة آليات التمويل المختلط. واتفق المشاركون على الحاجة إلى التضامن والتعاون والتنسيق على الصعيد الدولي بغية تعزيز الأثر الإيجابي للسياسات الرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية.

بناء المرونة الاقتصادية لأضعف الجهات

١٤ - ناقش فريق رفيع المستوى، مؤلفاً من وزراء ورؤساء وكالات ومشاركين من القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومن بينهم أكاديميون، الأسباب الجذرية وراء أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي والبيئي إلى جانب أهمية بناء المرونة الاقتصادية للتغلب على التحديات ذات الصلة. وتناول فريق النقاش العوامل المؤدية إلى تفاقم ضعف الاقتصادات، وكيف يمكن بناء القدرة على النهوض من الصدمات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكيف يمكن للبلدان النامية أن تعزز مراعاة المنظور الجنساني وأن تتحد من أوجه عدم المساواة في سياق عالمي لا ينفك يتدهور بسرعة، وما هي الأدوات والوسائل اللازمة للحد من مخاطر الكوارث في الاقتصادات الضعيفة والصلات القائمة بين السلام والأمن وبناء المرونة.

١٥ - وأشار أعضاء فريق النقاش إلى مجموعة من المسائل الحرجة المنطوية على مخاطر وشكوك وأوجه ضعف أصيلة وأمور أخرى تتسبب كذلك في صدمات خارجية وفي حالات شك وأوجه ضعف يعاني منها الاقتصاد العالمي والاقتصادات المحلية. فقد ساهمت الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة، على سبيل المثال، في تعريض البلدان النامية لصدمات خارجية. وقد أبرزت الأزمة أيضاً الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه سياسات الاقتصاد الكلي في تدبير مثل هذه الصدمات، وفي تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي يتسم بالمرونة والقوة والاستمرار. ومع أنه لم يساعد أي إطار أو مخطط جميع البلدان أو المجتمعات المحلية على نحو فعال في معالجة أوجه ضعفها وبناء مرونتها الاقتصادية، يمكن أن تشمل الخيارات والإجراءات السياساتية الواسعة النطاق على ما يلي: (أ) تلبية الحاجة إلى بناء شبكات أمان اجتماعي أفضل من أجل حماية أشد الشرائح الاجتماعية ضعفاً، مثل النساء والأطفال؛ (ب) تنفيذ سياسات واستراتيجيات سليمة بغرض تحقيق نمو اقتصادي واسع النطاق وشامل للجميع؛ (ج) بناء القدرات الإنتاجية وتشجيع التحول الاقتصادي الهيكلي بواسطة التصنيع، بما في ذلك تنويع السلع الأساسية وإضافة القيمة؛ (د) تطوير نظم وآليات للتخفيف من أثر الصدمات على الفقراء من أشخاص ومجتمعات محلية، مع التركيز على المجتمعات المحلية الزراعية؛ (هـ) الاستمرار في تحسين الإنتاجية الزراعية وتوسيع الخدمات الريفية غير الزراعية ومعالجة آثار تغير المناخ؛ (و) تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية مع التركيز بشكل خاص على مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (ز) إيجاد فرص عمل لائق، خاصة للشباب؛ (ح) زيادة الاتساق بين القواعد والنظم الدولية في مجال التجارة والاستثمار والتمويل من جهة، وبين السياسات والاستراتيجيات المحلية من جهة أخرى، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، تكتسي معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وزيادة الفرص المتاحة للجميع عن طريق معالجة عدم المساواة في الدخل وتحسين إمكانية الحصول على التمويل وخدمات اجتماعية أخرى من قبيل الرعاية الصحية والإصحاح والتعليم، وبناء الهياكل الأساسية المادية والتكنولوجية، أهمية حاسمة في التصدي بفعالية لأسباب الضعف الجذرية. وللدولة

والمؤسسات الاجتماعية التي تلبي احتياجات الفقراء نفس القدر من الأهمية في الحد من الضعف الاقتصادي والبيئي والاجتماعي. وتتفاوت القدرة على درء أشد آثار الصدمات عمقاً واتساعاً من بلد إلى آخر. وتتوقف تلك القدرة عموماً على درجة المرونة الاقتصادية وعلى ما هو متوفر من موارد بشرية وقدرات مؤسسية، وعلى السياسات والاستراتيجيات المتبعة من أجل تحقيق تلك الأهداف.

١٧- ولا بد من أن تسهم تدابير الدعم الدولي، مثل الولوج إلى الأسواق؛ والمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وزيادة تدفقات الاستثمار، بما فيه الاستثمار المباشر الأجنبي؛ وتقديم المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا؛ في بناء المرونة الاقتصادية للبلدان والمجتمعات المحلية في البلدان النامية. وشجع أعضاء فريق النقاش حكومات البلدان النامية، بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، على وضع الآليات والسياسات والاستراتيجيات التي تأخذ بعين الاعتبار مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لدى مواطنيها، من قبيل الإصلاحات المؤسسية الهادفة إلى تشجيع النمو الاقتصادي لصالح الفقراء، وتعبئة الموارد المحلية، وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، وإنفاذ المساءلة في حوكمة الاقتصاد وإدارته.

تعزيز السياسات العامة لإقامة أسواق نشطة وشاملة للجميع

١٨- تناول هذا الحدث، الذي قدّمه نائب الأمين العام للأونكتاد، أدوار الدولة والسوق وما هو ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار نائب الأمين العام للأونكتاد إلى ضعف الثقة في نتائج الأسواق في البلدان النامية والمتقدمة على السواء.

١٩- وشدد أول من تكلم من أعضاء فريق النقاش على أهمية استخدام الموارد بكفاءة استخداماً يخدم مصلحة الناس. فإشراك الجميع، لا سيما في المجال المالي، أمر حاسم. ومن شأن تمكين المستهلكين وزيادة المنافسة أن يحسّنًا الجودة ويخفّض الأسعار. فقد أتيح للمستهلكين في مصر هامش اختيار أكبر بفضل مجموعة من السلع التي يمكنهم الاختيار منها كل حسب احتياجاته. والمنتجون والموردون وتجار الجملة وتجار التقسيط موصولون فيما بينهم بتكنولوجيا المعلومات.

٢٠- وأشار عضو آخر في فريق النقاش إلى أهمية الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات الشاملة للجميع في مجال القضاء على الفقر والاستثمار في الهياكل الأساسية في النهوض بالتنمية الاقتصادية. ففي الهند، على سبيل المثال، أسفر اتخاذ تدابير سياسات عامة، من قبيل تيسير التجارة وتبسيط إجراءات الخدمات وتنمية المهارات والإدماج المالي، مدعومة بالتشريعات اللازمة، عن تحسّن في البيئات التجارية. وتناول عضو ثالث بإسهاب السبل الكفيلة بتمكين الحكومات والقطاع الخاص من العمل معاً توجيهاً للتنمية المستدامة. فقد وضعت البرتغال، مثلاً، تدابير لتمكين مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم من النمو ولتحسين الكفاءة في مجال استهلاك قطاعات الصناعة للطاقة.

٢١- وأشار عضو آخر إلى أن توافق آراء واشنطن يشجع فتح قطاع التجارة وتترك ما دون ذلك للأسواق، في حين يؤيد توافق آراء جنيف الفكرة التي مفادها أن حرية التجارة لن تنجح ما لم تُستوف شروط محددة وركز على هذه الشروط التي من بينها وضع نظام عادل للتجارة الدولية والسياسات المحلية. وقال، في معرض إشارته إلى عمل الأونكتاد في مجال سياسة المنافسة، إن الافتقار إلى معيار دولي ملائم في هذا المجال يشكّل ثغرة. ويشكل التكامل الإقليمي، لا سيما بالنسبة للبلدان الأفريقية، الوسيلة لجعل حدود الأسواق تتجاوز الحدود الوطنية وللاستفادة من وفورات الحجم.

٢٢- وشدد عضو آخر على أهمية التعاون والحوار بين القطاعين العام والخاص، وعلى ضرورة اتساق السياسات الحكومية بغية تعزيز الاستثمار في سلاسل القيمة المحلية والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية المستدامة. وتمكين المزارعين من الوصول إلى المدخلات والإدماج المالي من التدابير السياساتية الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة. وللقيمة المشتركة بين المنتجين والمجتمعات المحلية أهمية في سد الثغرات في سلاسل القيمة. وكمثال على ذلك، ذكر كيف أن شركة واحدة تعمل في إثيوبيا وكينيا قد نجحت في تطبيق هذا النهج.

٢٣- وشدد العضو الأخير على ضرورة تمكين المستهلكين وحمايتهم لكي تصبح الأسواق نابضة بالنشاط وشاملة للجميع. وكانت الجمعية العامة قد اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، التي تحدد مبادئ الغاية منها ضمان نشوء أسواق شاملة تخدم مصلحة المستهلك؛ ولم يبق سوى تنفيذها. ومن شأن إنشاء فريق خبراء حكومي دولي يُعنى بقانون وسياسات حماية المستهلك، بالتعاون مع المجتمع الدولي، أن يوفر منبراً لوكالات حماية المستهلك ومنظمات المجتمع المدني كي تتعاون وتتبادل الخبرات.

٢٤- ولاحظ المشاركون في النقاش مسائل تتعلق بضرورة الربط العملي بين قواعد التجارة الدولية واحتياجات التنمية المحلية في أقل البلدان نمواً، وضربوا أمثلة على ذلك بسياسات يتبعها الاتحاد الروسي، مثل دعم التصدير وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة ومنح تخفيضات ضريبية، بهدف تعزيز قدرة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وأشار أعضاء فريق النقاش إلى حيز السياسة العامة المتاح لأقل البلدان نمواً في النظام التجاري الدولي لكي تضع هذه البلدان نظاماً تجارياً تشجع الإنتاج المحلي، وإلى مبادرة المعونة من أجل التجارة، التي يؤدي فيها الأونكتاد دوراً حاسماً، وهما أمران ساعدا في زيادة قدرة هذه البلدان على التبادل التجاري.

تعزيز بيئة عالمية من أجل تحقيق الرخاء للجميع

٢٥- سلّطت المناقشات التي جرت أثناء الحدث الضوء على أهمية إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي الدولي وتنشيط العمل المتعدد الأطراف بقصد تمكين المجتمع الدولي من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقال نائب الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته الافتتاحية إن

الاقتصاد العالمي في حالة سيئة وإن نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يتعاف تماماً من آثار الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وشهدت التجارة الدولية، علاوة على ذلك، فترة النمو الأبطأ في العصر الحديث. وسوف يتوقف تحقيق الأهداف الإنمائية الجديدة والطموحة التي اعتمدها المجتمع الدولي على تهيئة بيئة تمكينية دولية تنسم بالقوة والحيوية.

٢٦- واتفق أعضاء فريق النقاش على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مدعاة للأمل لأنها تركز على الاعتراف بما لها من تأثير على البشرية جمعاء. وسيكون عكس التوجه المؤدي إلى الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي إنجازاً عظيماً لو أُعطيت الأولوية للبشر عوضاً عن الأسواق. فأهداف التنمية المستدامة أتاحت للجميع إمكانية العمل معاً في شراكة عالمية على الصعيد المتعدد الأطراف والوطني والمحلي من أجل ضمان تحقيق الرخاء لجميع الناس وصون كرامتهم. ومع ذلك، رأى عدد من أعضاء فريق النقاش أن البيئة العالمية الحالية لا تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشهد الاقتصاد العالمي من جديد تباطؤاً في كثير من البلدان النامية على وجه الخصوص. فمعدل البطالة العالمية في ارتفاع؛ حيث إن مائتي مليون شخص عاطلون عن العمل حالياً. ولا بد من العمل الجماعي لعكس تلك التوجهات ولإطلاق محركات النمو.

٢٧- وقد كان لنهاية "الدورة العملاقة" التي شهدتها أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية انعكاسات خطيرة على آفاق النمو في العديد من البلدان النامية، حيث أُجبرت تلك البلدان على تنويع هيكلها الإنتاجي وعلى التصنيع. ويستحيل أن يأتي أي نهج مفرد بأكله في البلدان النامية نظراً إلى تنوع احتياجاتها وتجارها. فضلاً عن ذلك، يستحيل تشجيع الطلب العالمي إلا بواسطة التنسيق المتعدد الأطراف.

٢٨- وقال عدد من أعضاء فريق النقاش إن توفّر الحيز السياسي عامل حاسم بالنسبة إلى البلدان النامية، التي تحتاج إلى خوض التجارب والتصدي لما يعترضها من تحديات. بيد أن الهيكل الاقتصادي العالمي فرض قيوداً كثيرة على البلدان النامية ومنعها من استخدام أدوات سياساتية بالغة الأهمية. ويتجلى ذلك في سياسات الاقتصاد الكلي، فضلاً عن التجارة وسياسة الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والابتكار، وما إلى ذلك.

٢٩- وقال عضو في فريق النقاش إن تمويل التنمية من العناصر الأساسية في الخطة الإنمائية الدولية الجديدة. وأضاف أن تعبئة الموارد المحلية لا تقل أهمية عن توفّر الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية. وينبغي أن تُسند للأونكتاد ولاية واضحة للعمل على حل قضايا التهرب الضريبي وتجنب الضرائب وتدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة، التي تحرم البلدان النامية من الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها الإنمائية.

٣٠- واتفق معظم أعضاء فريق النقاش على أن العالم قد تعيّر وأن بلداناً نامية كثيرة أحرزت تقدماً في السنوات الخمس عشرة الماضية وأن هناك حاجة إلى هيكل اقتصادي عالمي جديد. ولا يمكن أن يتحقق هذا الأمر إلا باتّباع النهج المتعدد الأطراف الذي يحتاج هو نفسه إلى التجديد. وهذه تحديات عالمية تقتضي حلولاً عالمية.

٣١- وقال أحد ممثلي منتدى الشباب إن الشباب يريد أن يُسمع صوته كما يريد أن يُشرك في عملية صنع القرار التي تمس مستقبله لأنه من "سيرث الأرض". ولا ينبغي تجاهل الدور الذي يضطلع به ولا التقليل من شأنه.

٣٢- وقال بعض ممثلي منظمات المجتمع المدني إنه ينبغي للأونكتاد أن يجري تقييماً لآثار اتفاقات التجارة والاستثمار المتعددة الأطراف والمحدودة الأطراف والثنائية وأن يقف على ما خلفته من آثار في البلدان النامية حتى في الحالات التي تكون فيها هذه البلدان غير موقّعة على تلك الاتفاقات.

تسخير الابتكار كمحرك للتنمية المستدامة

٣٣- افتتح نائب الأمين العام للأونكتاد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي ضم وزراء ومديرين منقّدين في مجال الأعمال التجارية وممثلين بارزين في مجال التنمية بقصد تبادل الآراء بشأن السياسات اللازمة لإطلاق كامل طاقات العلم والتكنولوجيا والابتكار في سبيل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار عدد من أعضاء فريق النقاش إلى أن ثمة حاجة ملحة، نظراً لسرعة التغيير التكنولوجي وعمقه، إلى ضمان تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لخدمة جميع البلدان والمجتمعات، ولفائدة جميع الشعوب. وقال أحد المشاركين إن الابتكار أداة للتنمية، وليس نتيجة لها.

٣٤- وذكر عضو في فريق النقاش إن تعزيز النظام الإيكولوجي الابتكاري بواسطة السياسة العامة يتطلب إنشاء ظروف وأسس ملائمة تتسخ على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً وتشارك في إنشائها جهات فاعلة وقطاعات متنوعة. وشدد عضو آخر على أهمية تنسيق الابتكار والتجارة والاستثمار وسياسات الاقتصاد الكلي الأخرى، من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

٣٥- وقال أحد المشاركين إن بإمكان الحكومات أن تحفّز الابتكار عن طريق الاضطلاع بأدوار العامل المحفز ومقدّم الخدمات والمستثمر وهمزة الوصل بين أصحاب المصلحة. وأكد عضو في فريق النقاش أن بإمكان الحكومات، عندما تكون بصدد رسم سياسات الابتكار، أن تنظر في دعم النظم الإيكولوجية للابتكار على الصعيد المحلي وعلى صعيد المدن حيث تحدث أغلب الابتكارات.

٣٦- وأكد أعضاء فريق النقاش والمشاركون على ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي من أجل وضع السياسات المناسبة وبناء تحالفات ابتكارية بهدف زيادة الإنتاجية وإيجاد فرص عمل وإطلاق الطاقات في تنظيم المشاريع. واتفقوا عموماً على أن التكنولوجيات الرقمية سوف تغير العالم، بما فيه الأسواق والقطاعات العام والخاص، وسوف تشكل أكثر فأكثر، وعلى أن زيادة تعبئة الموارد أمر أساسي في استحداث منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة تسهم في التنمية المستدامة. وأشار عدد من المشاركين إلى أن بإمكان الحكومات أيضاً أن تدعم أنشطة الابتكار من خلال وضع اللوائح الموالية، وأن تدعم الشركات البالغة الصغر والشركات الناشئة (بوسائل منها التمويل وتوفير أماكن العمل المشتركة والحوافز الضريبية)، واتخاذ المشريات أداة لإدارة جانب الطلب بقصد التشجيع على إنشاء شركات جديدة.

٣٧- ولاحظ عدة مشاركين دور القطاع الخاص في دعم الابتكار والشركات الناشئة. وحذر بعض أعضاء فريق النقاش من أن التكنولوجيات الجديدة، مثل الطباعة الثلاثية الأبعاد والحوسبة الكمية والطائرات بدون طيار والتشغيل الآلي، تحقق فوائد عديدة ولكن من شأنها أيضاً أن تجعل تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الشامل للجميع على الصعيد العالمي أكثر صعوبة. وأشار عضو في فريق النقاش إلى أن التغيير التقني ليس محايداً، وقد يتحيز إما لرأس المال أو لليد العاملة. وبالتالي، يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهه العديد من البلدان في كيفية ضمان جني المكاسب الكاملة من تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، وفي كيفية تغلب المجتمعات العالمية على هذا التحدي عن طريق إقامة شراكات.

٣٨- وبيّن المشاركون أن هناك عدداً من الحلول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ ومن المهم وضع نُهج قائمة على الأدلة من أجل تحديد وترتيب الحلول الواعدة. وتناول بعض المشاركين إمكانية التعاون في مجال البحث بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب من جهة، وفيما بين بلدان الجنوب من جهة أخرى. وفضلاً عن ذلك، كان هناك توافق واسع في الآراء بشأن دور المنظمات والمؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة، في تشجيع الابتكار والتغيير التقني من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وأشار عدة مشاركين إلى أهمية دور الأمم المتحدة في تيسير نقل التكنولوجيا عن طريق إقامة شراكات وتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة ودور لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وآلية تيسير التكنولوجيا، وبنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً.

٣٩- وللعلماء الشباب دور هام يحتاج إلى الدعم، حتى فيما يخص البحوث وتعبئة الموارد والتوجيه. وطلب بعض المشاركين من الحكومات والأوساط الأكاديمية التعاون الوثيق مع المبتكرين الشباب لجعل ابتكاراتهم تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

تعزيز عملية التحول الهيكلي لأفريقيا

٤٠- أشار نائب الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته الافتتاحية إلى أن أفريقيا تتقدم بثبات منذ عام ٢٠٠٢ على طريق تحقيق نمو رائع لنتاجها المحلي الإجمالي، حتى أنها سجلت أحياناً معدلات نمو من رقمين. وقال إن دور البطولة في قصة "نهوض أفريقيا" يؤديه اتّباع سياسات اقتصاد كلي سليمة وتحقيق الاستقرار السياسي. بيد أنه تبيّن بالتحليل أنه يمكن أن يُعزى النمو إلى الاستهلاك المحلي أكثر منه إلى الاستثمار أو الصادرات من السلع المصنعة، وهو الأمر الذي يفسّر جزئياً النمو السريع في قطاع الخدمات الذي يستأثر بحوالي نصف ناتج القارة. والانتقال من الزراعة إلى الخدمات غير القابلة للتداول التجاري، دون تحسين الإنتاجية عن طريق التصنيع والتحول التقني واستحداث فرص عمل رسمية، لا يعزز نوع التحول الهيكلي الذي أفريقيا بأمرٍ الحاجة إليه.

٤١ - وبيّن أعضاء فريق النقاش أهمية تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وما تنطوي عليه من رؤية لأفريقيا ومهمتها، وهي من أهم قواطر التكامل الإقليمي. ولاحظ المشاركون أن البلدان الأفريقية تعاونت بصورة جيدة واتخذت مواقف مشتركة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢، وفي الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، وبشأن مبادرة تمويل التنمية. واشتمل إطار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على برنامج لبناء القدرات في أفريقيا من المزمع أن يبدأ تنفيذه في عام ٢٠١٧، وعلى تعزيز أوجه التآزر بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤٢ - واتفق أعضاء فريق النقاش على أن أفريقيا بحاجة إلى اختيار التكنولوجيات المناسبة لإنتاجها وإلى تأمين الاستثمارات اللازمة لحفز الابتكار، ولا سيما في القطاع الزراعي. فالزراعة والتصنيع في أفريقيا لا يستبعد أحدهما الآخر. وبالإضافة إلى ذلك، للمرأة دور هام تؤديه.

٤٣ - ولا بد من معالجة مسألة الاعتماد على السلع الأساسية بالسعي إلى تعزيز التنوع الاقتصادي. وأثنى المشاركون على الأونكتاد لأنه ربط تحقيق التحول الهيكلي بتحقيق التكامل التجاري الإقليمي، حيث من شأن هذا التكامل أن يعجل بتحقيق التحول المنشود ومعظم تجارة أفريقيا تتم بين الشمال والجنوب؛ ولا تتجاوز نسبة التجارة الأقاليمية حوالي ١٣ في المائة. وطلب المشاركون من القادة الأفارقة أن يدعموا مضاعفة التجارة بين البلدان الأفريقية في غضون جيل واحد، عن طريق توفير الموارد.

٤٤ - وكان من أهم نقاط التوافق في الآراء خلال الدورة ما يلي: (أ) حاجة أفريقيا إلى فتح أسواق رأس المال، ولا سيما سوقي السلع والعمل، وسوف تساعد حرية التنقل في الرفع من الإنتاجية والنمو في جميع أنحاء القارة؛ (ب) للتجارة أهمية بالغة في تعزيز التجارة الأقاليمية، لا سيما عبر إنشاء منطقة تجارة حرة على صعيد القارة؛ (ج) وجوب التصدي للفساد، فلا بد للسلطات القضائية الأفريقية من أداء دور رئيسي في أفريقيا النامية عن طريق التصدي للفساد، الأمر الذي ستكون له آثار هامة على التجارة وثقة المستثمرين في القارة وتأمين حقوق الملكية؛ (د) ضرورة أن يشجع مصرف التنمية الأفريقي والحكومات الوطنية والاتحاد الأفريقي عملية التحول الهيكلي من خلال إعطاء دفعة للاستثمار في توفير الهياكل الأساسية لإنتاج الطاقة والكهرباء؛ (هـ) حاجة الحكومات الأفريقية إلى تشجيع الابتكار التكنولوجي ومكننة قطاع الزراعة بغية زيادة قدرة هذا القطاع على المنافسة وتحقيق أمور منها زيادة الدخل في المجتمعات الريفية، حيث الفقر متجذر.

٤٥ - وقد وضعت أفريقيا لنفسها جدول أعمال طموح لتحقيق التكامل التجاري. فبإمكانها، من خلال منطقة التجارة الحرة القارية، أن تفكك الحواجز الجمركية وتبسط اللوائح دعماً لقيام سوق أفريقية متكاملة. واتفق معظم أعضاء فريق النقاش على إمكانية أن يتيح ذلك فرصة غير مسبوقة لتقوية أسواق المنتجات الزراعية، ولتوسيع قاعدة قطاع الصناعة التحويلية في أفريقيا، وللاستفادة من سوق الخدمات الأفريقية الآخذة في التوسع.

منتدى الأونكتاد الرابع عشر للشباب: الجزء الوزاري

- ٤٦- في موضوع "تشكيل العالم الذي نريد"، عقد الأونكتاد منتداه الأول للشباب. وشارك فيه ما يزيد على ٢٥٠ من الطلاب والمهنيين الشباب الذين تراوحت أعمارهم ما بين ١٨ و ٣٠ عاماً، يمثلون أكثر من ٧٠ بلداً.
- ٤٧- وتألّف فريق النقاش من وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا، وأمينة مجلس الوزراء في وزارة الخدمة العامة والشباب والشؤون الجنسانية في كينيا، وكبير الموظفين التنفيذيين في شركة سفاريكوم (Safaricom)، ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب، ويسّر النقاش ناشط كيني هو نفسه مدير الاستثمارات في مبادرة الحكمة وإشراك المواطنين في أفريقيا (شبكة أوميديار).
- ٤٨- ودعا ميسّر النقاش الشباب إلى عرض إعلان منتدى الشباب، الذي أعده شخصياً على الإنترنت على مدى أشهر. ويرتبط الإعلان ارتباطاً وثيقاً بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حيث يتطرق إلى مسألة الحصول على التعليم وجودته، وفرص العمل اللائق، ومشكلة بطالة الشباب، ومساءلة الدولة.
- ٤٩- وقال الأمين العام للأونكتاد، مخاطباً المنتدى، إن الشباب بحاجة إلى فرص لكي يصبحوا دعاة التعددية. وأضاف أن الأونكتاد يأخذ، من الناحية المؤسسية، بفكرة الإدماج "قولاً وفعلاً" لأن من يتخذ القرارات اليوم لن يكون في موضع المساءلة في عام ٢٠٣٠. ومن ثم، لا بد من إشراك أولئك الذين سيشكلون محور العالم في عام ٢٠٣٠.
- ٥٠- وسلّمت وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي الهولندية بدور الأونكتاد الرائد في التحادث مع الشباب، وأشارت إلى التحديات التي تواجههم كبطالة الشباب، مثلاً، وإلى الدور الحيوي الذي يؤديه التعليم فيما يحصّله الشباب من معارف والروابط بين تلك المعارف والمهارات التي يُتوقّع منهم الإلمام بها عند دخولهم سوق العمل.
- ٥١- وسلّطت أمينة مجلس الوزراء في وزارة الخدمة العامة والشباب والشؤون الجنسانية في كينيا الضوء أيضاً على الطابع العالمي للتحديات التي تواجه الشباب. وفي إطار الاتحاد الأفريقي، حُصص عام ٢٠١٧ سنةً للشباب. وينبغي للشباب أن يعرّف باحتياجاته، وأن يوسّع حيز تأثيره عن طريق إنشاء أطر لرصد الممارسات الفضلى يمكنه أن يشارك بنشاط في وضعها. ولأن الولوج إلى الأسواق يتعدى الحدود، كانت الأمم المتحدة القناة الصحيحة لتوجيه المحادثات المتعلقة بالشباب.
- ٥٢- وناقش كبير الموظفين التنفيذيين في شركة سفاريكوم مسألة الديون وضرورة أن يسائل الشباب الحكومات والأعمال التجارية الخاصة حتى لا يتقلن كاهل الشباب بالديون في المستقبل. فتوجّه الديون حالياً لا ييسّر بخير. ونصح الشباب باتباع نهج إشراك الجميع وبعدم التخلي عمّن يعيشون في الأرياف، وضرب المثل في ذلك بشباب كينيا الذين لم يتمكنوا من المشاركة في منتدى الشباب.

٥٣- وحوّل مبعوث الأمين العام المعني بالشباب مجرى الحديث من إنشاء المزيد من فرص العمل إلى إيجاد فرص العمل اللائق وإطلاق إمكانات الشباب؛ وأشار إلى ركود الأجور والبطالة وعدم توفير فرص العمل. كما أشار إلى ارتفاع نسب الفشل المبكر الذي تعانيه المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا، وإلى حاجتها للتدريب والتعلم.

٥٤- واستجابت أمينة مجلس الوزراء في وزارة الشؤون الخارجية في كينيا، بصفتها رئيسة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر، لطلب الشباب أن تبليغ رسائلهم وأن تتعاون بشكل وثيق معهم. وقالت إن إعلان منتدى الشباب سيُعتبر جزءاً من الأونكتاد الرابع عشر. وأعربت عن أملها في أن يُستمد من الشباب حماسهم والتزامهم وطاقتهم على الدوام، فهُم الحاضر والمستقبل معاً.

ثالثاً- المسائل التنظيمية والإجرائية ومسائل أخرى

ألف- افتتاح المؤتمر

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٥- أُقيم حفل افتتاح الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٦ في مركز كينياتا الدولي للمؤتمرات في نيروبي. وأدلى ببيانات افتتاحية السيد موخيسا كيتويي، الأمين العام للأونكتاد؛ والسيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد إدوارد كيوانوكا سيكاندي، نائب رئيس أوغندا؛ والسيد أوهورو كينياتا، رئيس كينيا.

باء- انتخاب الرئيس

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٦- انتخب المؤتمر بالتزكية، في جلسته العامة (الافتتاحية) ٢٨٧ المعقودة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، رئيسة مكتب وزير خارجية كينيا، السيدة أمينة محمد، رئيسة له. وقد رشّحها وزير الثقافة والفنون والتراث في قطر، السيد حمد بن عبد العزيز الكواري، الذي قال إنه، بصفته رئيس المؤتمر الثالث عشر في عام ٢٠١٢، يتشرف بترشيح من يمثّل البلد المضيف للأونكتاد الرابع عشر.

جيم- إنشاء هيئات الدورة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٥٧- في الجلسة نفسها، قرر المؤتمر إنشاء لجنة جامعة للنظر في البند الموضوعي المحدد المشار إليه في الجلسة العامة (البند ٨ من جدول الأعمال) ولتقديم تقرير عنه. ووفقاً للمادة ٦٣ من النظام الداخلي، للجنة الجامعة أن تنشئ ما قد يلزم من أفرقة صياغة لأداء وظيفتها.

دال - انتخاب نواب الرئيس والمقرر

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٨ - في الجلسة العامة (الافتتاحية) ٢٨٧، قرر المؤتمر أن يتألف مكتبه من ٣٥ عضواً منهم الرئيس، ونواب الرئيس، ورئيس اللجنة الجامعة، ومقرر المؤتمر. وقرّر المؤتمر كذلك أن يُشكّل المكتب على نحو يكفل توزيعاً جغرافياً مُنصفاً، أي ستة أعضاء من أفريقيا، وسبعة من آسيا، وستة من أمريكا اللاتينية والكاريبي، وستة من المجموعة باء، وأربعة من المجموعة دال، وعضو واحد من الصين. وفي الجلسة نفسها والجلسة العامة (الختامية) ٢٩٥، أعلن المؤتمر انتخاب أعضاء المكتب التالية أسماءهم:

رئيس اللجنة الجامعة:

السيد ألفريدو سويسكوم
بنما

نواب رئيس المؤتمر:

الأرجنتين	السيد هيكتور م. سيما
بنغلاديش	السيد طفيل أحمد
بيلاروس	السيدة تامارا خاروشون
بنن	السيد دلفان أو. كوداند
شيلي	السيد هيكتور كاسانويفا
الصين	السيد شووين وانغ
الكونغو	السيد أولوج لاندري كوليلاس
مصر	السيد عمرو رمضان
السلفادور	السيدة كارمن إيلينا كاستيو
إستونيا	السيد يوري سيلنتال
إثيوبيا	السيد يعقوب يالآ
فيجي	السيد فياز صديق كويا
فنلندا	السيدة بايفي كيرامو
ألمانيا	السيدة دوروثيا شوتز
غواتيمالا	السيد إدواردو سبيريسين - يورت
الهند	السيدة ريتا تياوتيا
إندونيسيا	السيد مايكل تيني
جمهورية إيران الإسلامية	السيد محمد رضا نعمت زاده
اليابان	السيد ريوسوكي كوانا
ليتوانيا	السيد ريمونداس كاروبليس

السيدة مورين هندنا	ناميبيا
السيد أمينو عليو بيسالا	نيجيريا
السيد خُرام داستغير خان	باكستان
السيد خيرالد باخويلو بونسي	بيرو
السيدة سيسيليا ريبونغ	الفلبين
السيدة فيكتوريا فرانكولينو	أوروغواي
السيد ستانيسلاف فوسكرينزنيكي	الاتحاد الروسي
السيد ألبرتو سانز	إسبانيا
السيدة سيسيليا إيكهولم	السويد
السيد ريموند فورير	سويسرا
السيد مارك ماثيوز	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
السيد كورت تونغ	الولايات المتحدة الأمريكية

المقرر:

السيد ديفيد آشر كندا

٥٩- ووفقاً للممارسة المتبعة في الماضي، قرر المؤتمر إشراك منسقي المجموعات الإقليمية ورؤساء الهيئات الفرعية إشراكاً تاماً في أعمال المكتب.

هاء- وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

٦٠- أنشأ المؤتمر، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، وفقاً للمادة ١٤ من النظام الداخلي، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء. ووفقاً للممارسة المتبعة في الماضي، تقرّر أن تتألف هذه اللجنة من نفس الدول التسع التي عيّنتها الجمعية العامة للعمل في لجنة وثائق التفويض في آخر دورة لها (السبعين). وعليه، كانت لجنة وثائق التفويض تتألف من الدول التالية: الاتحاد الروسي والأرجنتين وبربادوس وجنوب أفريقيا والصين وكازاخستان وكوت ديفوار والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية.

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

٦١- أقر المؤتمر في جلسته (الختامية) ٢٩٥، المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، تقرير لجنة وثائق التفويض ومشروع القرار الوارد فيه، على نحو ما جاء في الوثيقة TD/510 (انظر الفصل الأول أعلاه).

واو- إقرار جدول الأعمال (البند ٦ من جدول الأعمال)

٦٢- أقر المؤتمر، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت لدورته الرابعة عشرة الوارد في الوثيقة TD/501 (انظر المرفق الأول).

زاي- المناقشة العامة (البند ٧ من جدول الأعمال)

٦٣- في سياق المناقشة العامة، من الجلسة العامة ٢٨٨ إلى الجلسة العامة ٢٩٤، أدلى ببيانات، مباشرة أو بالنيابة، ٩٥ من الدول الأعضاء، ودولة فلسطين، وأربعة صناديق وبرامج ووكالات متخصصة ومكاتب تابعة للأمم المتحدة، وأربع منظمات حكومية دولية، وأربع مجموعات إقليمية، ومجموعة أخرى ومنظمة غير حكومية واحدة. ويمكن الاطلاع على البيانات وأشرطة الفيديو المحفوظة للمناقشة العامة على هذا الرابط: <http://unctad14.org>.

حاء- من القرار إلى العمل: باتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تخدم التجارة والتنمية (البند ٨ من جدول الأعمال)

اللجنة الجامعة

٦٤- اجتمعت اللجنة الجامعة في اثنتين من الجلسات العامة الرسمية وفي اجتماعات غير رسمية مختلفة لمواصلة مهمة إتمام المفاوضات الجارية في إطار البند ٨ من جدول الأعمال. وقال رئيس اللجنة الجامعة، أثناء عرض تقريره في الجلسة العامة الختامية للمؤتمر، إن اللجنة قد توصلت إلى توافق في الآراء بشأن النص التفاوضي ووافقت عليه في جلستها العامة الرسمية الثانية. وعليه، أوصى الرئيس الجلسة العامة للمؤتمر باعتماد مشروع نيروبي مافيكيانو رسمياً.

طاء- مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال)

(أ) الاستعراض الدوري الذي يجريه المؤتمر لقوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة لعام ١٩٩٥ (د-١٩)

٦٥- في الجلسة (الختامية) ٢٩٥، المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، أيد المؤتمر قوائم الدول الواردة في الوثيقة TD/B/INF.235 (انظر المرفق الخامس).

(ب) التقرير المقدم من مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر

٦٦- أحاط المؤتمر علماً، في جلسته العامة الختامية، بتقرير مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر، كما ورد في الوثيقة TD/503.

(ج) الآثار المالية المترتبة على إجراءات المؤتمر

٦٧- في الجلسة نفسها، أبلغ رئيس دائرة إدارة الموارد في الأونكتاد المؤتمر بأنه يمكن تمويل الأنشطة الناتجة عن اعتماد نيروبي مافيكيانو من الموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

ياء- اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

٦٨- اعتمد المؤتمر، في جلسته العامة (الختامية) ٢٩٥، تقريره إلى الجمعية العامة على أساس أن يتم وضعه في صيغته النهائية، تحت سلطة المقرر، مع إدراج وقائع الجلسة العامة الختامية. ونُشر الوثيقتان نيروبي أزيميو ونيروبي مافيكيانو باعتبارهما إضافتين إلى هذا التقرير (TD/519/Add.1 و TD/519/Add.2، على التوالي) وجزءاً لا يتجزأ منه.

كاف- الإعراب عن الامتنان لحكومة وشعب جمهورية كينيا

٦٩- في الجلسة العامة الختامية، اعتمد المؤتمر بالتركية الوثيقة TD/513 التي تتضمن تعبيراً عن الامتنان لجمهورية كينيا حكومة وشعباً.

لام- الجلسة العامة الختامية

٧٠- في الجلسة العامة (الختامية) ٢٩٥، أعرب بعض الوفود عن تقديره للمؤتمر. وأدلت وفود أخرى ببيانات موقف (انظر المرفق الثاني).

جدول أعمال الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

- ١- افتتاح المؤتمر
- ٢- انتخاب الرئيس
- ٣- إنشاء هيئات الدورة
- ٤- انتخاب نواب الرئيس والمقرر
- ٥- وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر:
 - (أ) تعيين لجنة ووثائق التفويض
 - (ب) تقرير لجنة ووثائق التفويض
- ٦- إقرار جدول الأعمال
- ٧- المناقشة العامة
- ٨- من القرار إلى العمل: باتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تحُدِّم التجارة والتنمية
 - (أ) تحديات وفرص النظام المتعدد الأطراف في ميدان التجارة والتنمية؛
 - (ب) تشجيع نمو اقتصادي مطّرد وشامل للجميع ومستدام من خلال التجارة والاستثمار والمال والتكنولوجيا بهدف تحقيق الرخاء للجميع؛
 - (ج) المضي في تحقيق التحول الهيكلي الاقتصادي والتعاون على بناء القدرة على التكيف اقتصادياً والتغلب على التحديات التي تعترض التجارة والتنمية، واغتنام الفرص المتاحة، على جميع المستويات، ضمن ما تنص عليه ولاية الأونكتاد؛
 - (د) المساهمة في التنفيذ والمتابعة الفعالين لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والنتائج ذات الصلة التي تتمخض عنها المؤتمرات والقمم العالمية المتعلقة بالتجارة والتنمية
- ٩- مسائل أخرى:
 - (أ) الاستعراض الدوري الذي يجريه المؤتمر لقوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة لعام ١٩٩٥ (د-١٩)
 - (ب) التقرير المقدم من مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر
 - (ج) الآثار المالية المترتبة على إجراءات المؤتمر
- ١٠- اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة

المرفق الثاني

بيانات المواقف

البيانات الواردة في هذا المرفق مستنسخة بحسب الترتيب الذي صدرت به، وذلك بناء على طلب الدول الأعضاء التي أدلت بها. ولم يجرَّ أي من البيانات واستُنسخ بالصيغة التي ورد بها وباللغة التي قُدِّم أو ورد بها.

[باللغتين الإنكليزية والإسبانية فقط]

A. United States of America³

UNCTAD XIV Explanation of Position United States of America

My fellow colleagues, I want to begin by applauding all the delegations present for their hard work in this Conference, including throughout the negotiations of the outcome document. The United States appreciates the goodwill and cooperative spirit demonstrated by member states participating in this Conference, including in the many interesting and substantive side events. We have come a long way in UNCTAD to include a broad range of stakeholders that make this conference so much more than a negotiation. We applaud the positive spirit in the broad range of events that have made this conference more innovative and dynamic than ever before.

The United States delegation would like to thank in particular Cabinet Secretary Amina Mohamed, for her leadership and patience throughout these negotiations. We believe that this conference, including all the events related to it, as well as this negotiation, have demonstrated that we are united in our collective commitment to advancing trade and development.

We would like to take the opportunity to make important points of clarification on the text.

The United States has long-standing concerns regarding the topic of the right to development. The right to development continues to lack any kind of an agreed international understanding. As we have repeatedly stated, any related discussion needs to focus on aspects of development that relate to human rights – universal rights that are held and enjoyed by individuals, and which every individual may demand from his or her own government.

The United States firmly considers that strong protection and enforcement of intellectual property rights provide critical incentives needed to drive the innovation that will address the health, environmental and development challenges of today and tomorrow. Such protection is also an essential component of any international technology cooperation effort aimed at addressing those challenges through the facilitation of access to, and dissemination of, such technologies. The United States understands, with respect to the outcome document, that references to transfer of, or access to, technology are to voluntary technology transfer on mutually agreed terms and conditions and that all references to

³ Made at the closing plenary of the Committee of the Whole on Friday, 22 July 2016.

access to information and/or knowledge are to information or knowledge that is made available with the authorization of the legitimate holder.

We thank all of you once again for your work to date on UNCTAD XIV and look forward to our future work together to further our collective trade and development goals.

B. Chile⁴

Declaración⁵ del Excmo. Sr. Héctor Casanueva Embajador, Representante Permanente de Chile ante la OMC y UNCTAD ante el 14º período de sesiones de la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo

Sesión plenaria de clausura Viernes, 22 de julio de 2016, KICC, Nairobi, Kenia

Considerando la intervención de la Delegación de Bolivia en el Debate General del día jueves 21 de julio en la XIV Conferencia de la UNCTAD en Nairobi, Kenia, la Delegación de Chile se ve en la obligación de hacer un llamado a no continuar reabriendo viejas heridas del siglo XIX, en que todos los países del mundo podemos tener nuestras propias visiones, en algunos casos, muy diferentes a la realidad. No es el objetivo de la UNCTAD escarbar en viejas disputas, sino contribuir al desarrollo de todos nosotros.

La realidad demuestra que Chile garantiza a su país vecino sin litoral un régimen de libre tránsito con estándares superiores a aquellos a que nos obligan los tratados multilaterales. Chile es un país respetuoso de sus compromisos internacionales. Creemos que ese régimen de libre tránsito que hemos cumplido minuciosamente, ha sido estable en el tiempo y ha entregado una herramienta fundamental a Bolivia por las garantías y exenciones que Chile le otorga, y en ciertos casos, por los bajos costos que le significan a ese país. La estabilidad no significa gratuidad, ni acerca al mar los centros productivos situados en el interior de los continentes.

Tampoco la soberanía es la respuesta del siglo XXI a los problemas, sino, como lo demuestra la experiencia de todos nosotros, la respuesta es una mayor integración, el estímulo al dinamismo de la economía y un diálogo constructivo.

Ni la geografía ni el clima, ni siquiera los valores culturales, son factores determinantes al tiempo de explicar el desarrollo o subdesarrollo de las naciones. Son las instituciones políticas, que a su vez diseñan las bases de las instituciones económicas, las que sustentan el éxito o el fracaso económico de los países.

Instituciones que crean incentivos, que premian la innovación, que abogan por la participación de todos en las oportunidades económicas y que, a su vez, rinden cuentas ante sus ciudadanos, se erigen como los elementos más relevantes. En este sentido, los países que no tienen acceso soberano al mar pueden desarrollarse y existen variados casos en el mundo que son ejemplos vivos de cómo puede alcanzarse el desarrollo sin tener soberanía.

Bolivia goza de pleno acceso al mar y a puertos chilenos para su comercio exterior, aprovechando plenamente las ventajas del libre tránsito y amplias facilidades que Chile le

⁴ Made at the closing plenary meeting of the fourteenth session of the Conference on Friday, 22 July 2016.

⁵ La Delegación de Chile ante la XIV UNCTAD hace llegar a la secretaría la siguiente Declaración, con el fin de que sea incluida en las Actas de la Conferencia y en el Informe Final a ser distribuido a los Estados miembros.

otorga. En este sentido, Bolivia ha experimentado un importante crecimiento económico durante los últimos años, pese a no tener acceso soberano.

Adenda, Delegación de Chile

1. El Artículo VI del Tratado de 1904 ha sido cumplido escrupulosamente por Chile; de él no emanan obligaciones como las que sostiene Bolivia, y las tarifas portuarias y servicios a la carga boliviana, se ciñen a parámetros públicos e informados oportunamente. Así, el listado de tarifas publicado por Antofagasta Terminal Internacional (ATI) para los años 2016 y 2017 –que se aplica a todos los usuarios del puerto, sin discriminación– guarda plena concordancia con el contrato de concesión de 2003, y con el marco jurídico vigente. Así, la tarifa por el concepto de uso de muelle para los embarques FIO provenientes de Bolivia se mantiene en US\$ 0,85 por tonelada desde 2003, según lo acordado entre la ex AADAA y Emporchi. Otras tarifas han incluso disminuido, como la de uso de muelle a la nave, que pasó de US\$ 2,15 en 2015 a US\$ 2,11 por metro eslora en 2016.

2. Como es de conocimiento de Bolivia, y todos los usuarios y habitantes de Antofagasta, nuestro país está obligado por normas de carácter superior, a preservar la salud de las personas y prevenir la contaminación, entre otra, causada por los concentrados de minerales que circulan o se almacenan en dicha ciudad, lo cual hace ineludible emplear medios ajustados a una normativa medioambiental más eficaz y exigente. Así, la Empresa Portuaria de Antofagasta ha debido proponer el uso de "contenedores volteables" o "rotainers", que disminuirán significativamente la contaminación en Antofagasta. La situación de empresas como la Minera Sierra Gorda, aludida en las declaraciones bolivianas, corresponden exactamente a lo antes indicado, ya que se trata de un caso donde se ha invertido más de 60 millones de dólares en un galpón cerrado, ubicado en un sector concesionado del puerto, y donde las exigencias ambientales han implicado implementar un sistema de transporte ferroviario medioambientalmente adecuado para concentrados de cobre desde la mina al puerto.

3. Como es de conocimiento de Bolivia, y así consta en diversos documentos suscritos con nuestro país en reuniones de libre tránsito y en las de los grupos de trabajo sobre puertos, la aplicación de normas eficaces para la protección de la salud pública y el medio ambiente, bienes jurídicos a los cuales ambos países adherimos, de máxima jerarquía- no vulnera el libre tránsito según el Tratado de 1904.

4. El Gobierno de Chile hace un llamado a que las declaraciones bolivianas se atengan a la realidad de los hechos, donde la modernización de los servicios portuarios, que beneficia a los usuarios bolivianos y a quienes trabajan para su comercio exterior, es garantía de eficiencia y no discriminación, junto con respetar plenamente los principios y propósitos del Tratado de 1904.

C. Plurinational State of Bolivia⁶

Intervención del Estado Plurinacional de Bolivia

Sesión de Clausura

Gracias Excelencia,

Queremos sumarnos a los agradecimientos al gobierno y al pueblo keniano por la cálida acogida y por todos los esfuerzos desplegados para el éxito de esta conferencia. Asimismo, agradecer a la presidencia, y a la secretaría de UNCTAD por su excelente labor.

⁶ Made at the closing plenary meeting of the fourteenth session of the Conference on Friday, 22 July 2016.

Deseamos sumarnos a esta fiesta de celebración por haber logrado un resultado que seguramente nos permitirá avanzar en los siguientes cuatro años en la UNCTAD.

En tal sentido suscribimos la intervención realizada en nombre del G77 así como a la intervención realizada en nombre del GRULAC.

Intervengo en réplica a la alusión que hiciera a mi país la delegación de Chile. La preocupación del Estado Plurinacional de Bolivia, un país en desarrollo privado de su salida soberana al Litoral, recae en las medidas que sufre nuestro país con relación al incremento unilateral e injustificado de las tarifas portuarias, el traslado discriminatorio de los lugares de operación, el cierre de parqueos y galpones para la carga boliviana, entre otros.

El incremento unilateral e injustificado de las tarifas portuarias ocasionan pérdidas económicas en los exportadores bolivianos, violando el tratado de 1904 que establece la obligación de otorgar a favor de Bolivia y a perpetuidad el más amplio derecho de tránsito comercial por su territorio y puertos del Pacífico. Dicho incremento de tarifas, en tanto no estén basadas en criterios técnicos que consideren variables como el tipo de cambio, el precio internacional del combustible u otros, son inaceptables.

Asimismo el incremento en el costo del transporte debido al traslado de los lugares de operación para los minerales bolivianos a 35 kilómetros del puerto, significa un gasto extra en el flete. Cabe resaltar el carácter discriminatorio de dichas medidas que afectaron desproporcionalmente a las operaciones bolivianas a pesar de que constituyen solo 10 % de las operaciones mineras en dicho puerto.

También nos preocupa el cierre de parqueos y galpones para la carga boliviana y el uso obligatorio de nuevos contenedores con nueva tecnología impuesta, cuyo costo correrá por el lado boliviano.

Todas estas medidas constituyen un obstáculo al comercio exterior y al desarrollo y una restricción al libre tránsito de Bolivia en directa violación al Tratado de 1904 entre nuestros países.

A todo esto, se debe añadir que en una muestra poco coherente con la cultura del diálogo, el Gobierno de Chile decidió exigir visa a los pasaportes diplomáticos bolivianos, hecho que sin duda no podemos comprender dado que Bolivia promueve la cultura de la paz y el diálogo, una herencia de los pueblos indígenas de mi país.

En tal sentido reiteramos nuestro llamado para que dichas medidas sean solucionadas.

Gracias, Presidenta.

D. Nicaragua⁷

Buenas tardes. Muchas gracias, Señora Presidenta.

Esta delegación oficial desea hacer constancia de la buena voluntad, flexibilidad y espíritu constructivo de la República de Nicaragua en todas las etapas de negociación de los documentos propuestos en el marco de este 14º período de sesiones de la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo que se celebra acá en Nairobi.

Esta delegación también deja constancia del respeto de Nicaragua a las reglas de procedimiento de la UNCTAD, tal como pudieron comprobar las presidencias. Las

⁷ Transcription of statement made at the closing plenary meeting of the fourteenth session of the Conference on Friday, 22 July 2016.

posiciones oficiales de Nicaragua fueron argumentadas jurídicamente, con respeto y debidamente presentadas a todas las instancias de negociación, a la secretaría general y a las presidencias en tiempo y forma. Lamentablemente, las posiciones soberanas de Nicaragua sobre el denominado Acuerdo de París, el cual rechazamos por razones morales y científicas, no fueron consideradas. Incluso, hubo bloqueo para debatirlas y, por tanto, tampoco fueron incluidas en los textos finales.

Nicaragua no adoptó el Acuerdo de París en la CP 21. Nicaragua no firmó y no firmará el Acuerdo de París. Es importante recordar que el Acuerdo de París no ha sido debatido y aprobado en el marco de la Asamblea General de las Naciones Unidas. El Acuerdo de París no fue adoptado por consenso, no ha sido firmado por consenso y solamente 19 países lo han ratificado. Por tanto, es inaceptable, ya que no tiene ninguna validez jurídica. Hay suficiente evidencia científica de que el Acuerdo de París no frenará el alza de la temperatura global promedio a 2° C y mucho menos lograría la estabilización a 1.5°. El resultado de las INDC (en inglés) –Contribuciones Nacionalmente Determinadas Intencionales– presentadas en 2015 es de 55 gigatoneladas adicionales de dióxido de carbono equivalentes para el año 2030. Eso, en una realidad científica, nos lleva a una trayectoria segura de 2.7° C a 3.5° C. Tomando en cuenta que este es un promedio mundial, esto nos lleva en la realidad a incrementos catastróficos de 4° C a 6° C en los países tropicales y en vías de desarrollo, siendo los más vulnerables al cambio climático.

Por todo lo anterior, esta delegación oficial de Nicaragua, en ejercicio de sus plenos poderes, comunica a las presidencias y a la secretaría general de esta Conferencia que la República de Nicaragua ha tomado la firme decisión soberana de no acompañar ninguno de los documentos que sean productos de la UNCTAD XIV. Esta declaración debe quedar incorporada en el acta de esta Conferencia.

Por último, hacemos un llamado a esta Conferencia respetuosamente a reflexionar sobre la importancia de actuar en base al derecho internacional y a su propio reglamento para que sus resultados puedan ser más equilibrados, transparentes y justos.

Gracias, Señora Presidenta.

المرفق الثالث

قائمة بالأحداث

الأحداث السابقة للمؤتمر

- اللجنة التحضيرية للأونكتاد الرابع عشر: موجز جلسة الاستماع الأولى إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص (جنيف، ٦ نيسان/أبريل)
- اللجنة التحضيرية للأونكتاد الرابع عشر: موجز جلسة الاستماع الثانية إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص (جنيف، ٢٦ أيار/مايو)
- المنتدى العالمي للسلع الأساسية: حفل الافتتاح؛ الدورة الرئيسية؛ من المحتوى المحلي إلى إيجاد قيمة مشتركة في الصناعات الاستخراجية؛ المشهد المتغير في مجال تنويع الصادرات (نيروبي، ١٥ تموز/يوليه)
- المنتدى العالمي للسلع الأساسية: ربط المزارع العائلية بالأسواق؛ الدورة الاستثنائية: دور الغاز الطبيعي في تحقيق هدف الطاقة المستدامة للجميع في أفريقيا؛ اجتماع مائدة مستديرة وزارية: التنمية القائمة على السلع الأساسية وأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا؛ الكلمة الختامية (نيروبي، ١٦ تموز/يوليه)
- منتدى المجتمع المدني: حفل الافتتاح؛ التحديات والفرص التي ينطوي عليها نظام تعددية الأطراف (نيروبي، ١٥ تموز/يوليه)
- منتدى المجتمع المدني: تشجيع نمو اقتصادي ثابت وشامل للجميع ومستدام؛ المضي في تحقيق التحول الهيكلي الاقتصادي؛ الإسهام في خطة عام ٢٠٣٠ (نيروبي، ١٦ تموز/يوليه)؛ جلسة خاصة (نيروبي، ١٧ تموز/يوليه)
- الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية (نيروبي، ١٦ تموز/يوليه)
- الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً (نيروبي، ١٦ تموز/يوليه)
- اجتماع كبار المسؤولين في مجموعة ال ٧٧ (نيروبي، ١٦ تموز/يوليه)
- الاجتماع الوزاري الرابع عشر لمجموعة ال ٧٧ والصين (نيروبي، ١٧ تموز/يوليه)
- حدث سبق انعقاد المنتدى العالمي للاستثمار: حلقة العمل حول موضوع تشجيع وتسهيل الاستثمار (نيروبي، ١٧ تموز/يوليه)

أحداث المؤتمر

- الأونكتاد الرابع عشر: حفل الافتتاح والجلسة العامة الافتتاحية (١٧ تموز/يوليه)
- مؤتمر قمة قادة العالم واجتماع المائدة المستديرة لرؤساء الوكالات (١٨ تموز/يوليه)
- اللجنة الجامعة: الجلسة العامة الافتتاحية، الجلسات الخاصة، الجلسة العامة الختامية (١٨-٢١ تموز/يوليه)
- المناقشة العامة (١٨-٢١ تموز/يوليه)
- حدث رفيع المستوى: تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: الفرص والتحديات (١٨ تموز/يوليه)
- حدث رفيع المستوى: تحويل الاقتصادات من أجل تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع (١٩ تموز/يوليه)
- حدث رفيع المستوى: بناء المرونة الاقتصادية لأضعف الجهات (١٩ تموز/يوليه)
- حدث رفيع المستوى: تعزيز السياسات العامة لإقامة أسواق نشطة وشاملة للجميع (٢٠ تموز/يوليه)
- حدث رفيع المستوى: تعزيز بيئة عالمية من أجل تحقيق الرخاء للجميع (٢٠ تموز/يوليه)
- حدث رفيع المستوى: تسخير الابتكار كمحرك للتنمية المستدامة (٢١ تموز/يوليه)
- حدث رفيع المستوى: تعزيز عملية التحول الهيكلي لأفريقيا (٢١ تموز/يوليه)
- حدث رفيع المستوى: الجزء الوزاري من منتدى الشباب (٢١ تموز/يوليه)
- الجلسة العامة الختامية: اعتماد الإعلان الوزاري (٢١ تموز/يوليه)
- الأونكتاد الرابع عشر: الحفل الختامي (٢٢ تموز/يوليه)

أحداث أخرى

- اجتماع مائدة مستديرة وزاري: النظام التجاري المتعدد الأطراف، إلى أين؟ (١٨ تموز/يوليه)
- اجتماع مائدة مستديرة وزاري: إطلاق العنان لقوة التجارة الإلكترونية من أجل التنمية (١٨ تموز/يوليه)
- اجتماع مائدة مستديرة وزاري: تذليل العقبات أمام التجارة - تكاليف التجارة والتقارب التنظيمي والتكامل الإقليمي (١٩ تموز/يوليه)
- اجتماع مائدة مستديرة وزاري: عالم بدون أقل البلدان نمواً - نحو إطار أفضل للمساعدة في حدوث تحول هيكلي يسهل تحوُّج أقل البلدان نمواً (١٩ تموز/يوليه)

- اجتماع مائدة مستديرة وزارية: خارطة طريق إلى التعافي - آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة بتذليل العقبات التي تعترض التجارة والتنمية (١٩ تموز/يوليه)
- اجتماع مائدة مستديرة وزارية: النساء كفاعلات في التغيير الاقتصادي: صغار المزارعين، والأمن الغذائي، ورفع الكفاءة الزراعية، وتنويع اقتصادات الأرياف في أقل البلدان نمواً (١٩ تموز/يوليه)
- اجتماع مائدة مستديرة وزارية: آلية بلدان الجنوب لمعالجة مواطن الضعف وبناء المرونة - التكامل الإقليمي والنقدي والتمويل الابتكاري (١٩ تموز/يوليه)
- اجتماع مائدة مستديرة وزارية: تمكين المستهلكين وتشجيع المنافسة بغية تحويل الأسواق (٢٠ تموز/يوليه)
- اجتماع مائدة مستديرة وزارية: الإفلات من شرك الدخل المتوسط (٢٠ تموز/يوليه)
- اجتماع مائدة مستديرة وزارية: ما هو أبعد من حالات الطوارئ - تهيئة الفرص في البلدان التي تشكل مصدراً للمهاجرين أو معبراً لهم (٢٠ تموز/يوليه)
- اجتماع مائدة مستديرة وزارية: مسألة التريليون دولار - ما السبيل إلى إطلاق نمو التجارة والنتائج؟ (٢٠ تموز/يوليه)
- اجتماع مائدة مستديرة وزارية: إعادة تقييم القدرة على تحمل الديون في الاقتصاد المعاصر - المخاطر ومواطن الضعف والخيارات السياسية (٢٠ تموز/يوليه)
- اجتماع مائدة مستديرة وزارية: النقل المستدام لخطة عام ٢٠٣٠: تقوية شرايين التجارة العالمية (٢١ تموز/يوليه)
- اجتماع مائدة مستديرة وزارية: تشجيع الاقتصادات الخضراء بواسطة التجارة والاستثمار والابتكار (٢١ تموز/يوليه)
- اجتماع مائدة مستديرة وزارية: التحديات السياسية التي تعترض العولمة - هل بلغنا نهاية عصر العولمة كما نعرفها؟ (٢١ تموز/يوليه)
- اجتماع مائدة مستديرة وزارية: جعل التجارة تحدم (بشكل أفضل) مصلحة أفريقيا وأقل البلدان نمواً - السبيل إلى ضمان أن تكون التجارة شاملة للجميع ولصالح الفقراء (٢١ تموز/يوليه)
- المنتدى العالمي للاستثمار (١٨-٢١ تموز/يوليه): الافتتاح الكبير ومنتدى الاستثمار الخاص بقيادة العالم، حفل الافتتاح، حفل جوائز تشجيع الاستثمار لعام ٢٠١٦؛ مأدبة الغداء على شرف القادة - الاجتماع الثاني عشر للمجلس الاستشاري للاستثمار؛ المؤتمر الثلاثي الرفيع المستوى المعني بتشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛ المؤتمر الرفيع المستوى المعني باتفاقات الاستثمار الدولية؛ مأدبة الإفطار لتلاقي كبار الموظفين التنفيذيين رفيعي المستوى؛ تشجيع الاستثمار في التنمية الحضرية؛ الحوار التنفيذي للبورصات المستدامة بشأن التمويل الأخضر؛ اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن الاستثمار وتطوير المشاريع؛ جلسة

مأدبة الغداء: الحصول على الأدوية في أفريقيا؛ الاستثمار في شرق أفريقيا؛ المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛ تنمية القطاع الخاص والحوار الجنساني، حفل جوائز المرأة في قطاع الأعمال لعام ٢٠١٦

منتدى المجتمع المدني (تابع، ١٨-٢١ تموز/يوليه): الأحداث الجانبية - التحديات والفرص التي ينطوي عليها نظام تعددية الأطراف لصالح التجارة والتنمية؛ جلسة عامة؛ الشؤون المالية والديون؛ المرأة في التجارة الدولية والتنمية؛ التحول الهيكلي؛ النمو والتنمية الشاملان للجميع؛ مساهمة المجتمع المدني في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠؛ حفل الاختتام

منتدى الشباب (١٨-٢١ تموز/يوليه): حلقة دراسية خاصة غير رسمية؛ الافتتاح؛ جلسات خاصة؛

منتدى الخدمات العالمي (٢١ تموز/يوليه): خدمات الهياكل الأساسية بوصفها من عناصر التمكين الرئيسية في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠؛ تيسير التجارة في الخدمات؛ تشجيع السياحة باعتبارها محركاً للنمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا

إطلاق مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع (١٨ تموز/يوليه)

الحياة بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية: إطلاق استراتيجية الدعم بعد الانضمام (١٩ تموز/يوليه)

توحيد الأداء: دورة إعلامية عن صندوق استئماني متعدد المانحين، للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية (١٩ تموز/يوليه)

من التجارة إلى سبل العيش المستدامة والإبداعية: التنوع البيولوجي والتصميم، تلاه عرض أزياء (١٩ تموز/يوليه)

منتدى ما بعد الانضمام: تعظيم فوائد العضوية في منظمة التجارة العالمية - الممارسات الفضلى في مرحلة ما بعد الانضمام، الدروس المستفادة من ٣٦ عملية انضمام تمت (١٩ تموز/يوليه)

قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإبلاغ عنه: السبيل إلى إدراك إسهام التعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (١٩ تموز/يوليه)

التطورات الأخيرة في جهود التكامل الإقليمي التي تقوم بها منظمة التعاون الإسلامي وآثارها في الاستثمار الأجنبي المباشر (١٩ تموز/يوليه)

الممارسات الفضلى في مجال المنافسة في أفريقيا (٢٠ تموز/يوليه)

ما دور سياسات المنافسة في التكامل الإقليمي؟ حالتنا أفريقيا وأمريكا اللاتينية (٢٠ تموز/يوليه)

ما المطلوب لدعم أقل البلدان نمواً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ (٢٠ تموز/يوليه)

الابتجار غير المشروع: شراكة عالمية جديدة من أجل التصدي لخطر ناشئ (٢٠ تموز/يوليه)

التعاون الإنمائي القائم على الأدلة وإدارة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدعم أهداف التنمية المستدامة (٢٠ تموز/يوليه)

إفطار عمل بشأن الممارسات الفضلى في مجال المنافسة في أفريقيا (٢٠ تموز/يوليه)

أسواق شفافة لأغراض الاستثمارات في الطاقة المستدامة: خيارات السياسة العامة في استراتيجيات الاستثمار في الطاقة المستدامة (٢٠ تموز/يوليه)

الأونكتاد، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تدريب بشأن التدابير غير التعريفية؛ إصدار برنامج التدابير غير التعريفية الذي وضعه الأونكتاد لدعم مفاوضات الاتحاد الأفريقي بشأن منطقة التجارة الحرة القارية (٢٠ تموز/يوليه)

الشهادات الإلكترونية: تدير تيسير التجارة (٢١ تموز/يوليه)

التعلم الإلكتروني: تحقيق قفزات نوعية في تطوير المهارات (٢١ تموز/يوليه)

إصدار تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٦ (٢١ تموز/يوليه)

تعميم تيسير التجارة من أجل التكامل الإقليمي (٢١ تموز/يوليه)

إصدار كتاب: *Rethinking Bilateral Investment Treaties: Critical Issues and Policy Choices*

(٢١ تموز/يوليه)

تسخير الاقتصاد الأزرق لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين (٢١ تموز/يوليه)

المرفق الرابع

الحضور^(٨)

١ - كانت الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية أسماؤها ممثلة في المؤتمر:

الاتحاد الروسي	بلجيكا
إثيوبيا	بنغلاديش
أذربيجان	بنما
الأرجنتين	بنن
إريتريا	بوتان
إسبانيا	بوتسوانا
أستراليا	بوركينافاسو
إستونيا	بوروندي
إسرائيل	بولندا
أفغانستان	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
إكوادور	بيرو
ألمانيا	بيلاروس
الإمارات العربية المتحدة	تايلند
إندونيسيا	تركيا
أنغولا	تشاد
أوروغواي	توغو
أوغندا	تونس
إيران (جمهورية - الإسلامية)	جامايكا
أيرلندا	الجزائر
إيطاليا	جزر البهاما
بابوا غينيا الجديدة	جزر القمر
باراغواي	جمهورية أفريقيا الوسطى
باكستان	الجمهورية التشيكية
البحرين	جمهورية تنزانيا المتحدة
البرازيل	الجمهورية الدومينيكية
بربادوس	جمهورية كوريا
البرتغال	جمهورية الكونغو الديمقراطية
بروني دار السلام	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

(٨) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD(XIV)/INF.1.

فنلندا	جنوب أفريقيا
فيجي	جنوب السودان
فييت نام	جيبوتي
قبرص	رواندا
قطر	رومانيا
كازاخستان	زامبيا
الكاميرون	زمبابوي
كرواتيا	سانت لوسيا
كمبوديا	سري لانكا
كندا	السلفادور
كوبا	سلوفاكيا
كوت ديفوار	سنغافورة
كوستاريكا	السنغال
كولومبيا	سوازيلند
الكونغو	السودان
الكويت	سورينام
كينيا	السويد
لاتفيا	سويسرا
لكسمبرغ	سيراليون
ليبيريا	سيشيل
ليتوانيا	شيلي
ليسوتو	صربيا
مالي	الصومال
ماليزيا	الصين
مدغشقر	طاجيكستان
مصر	عمان
المغرب	غامبيا
المكسيك	غانا
ملاوي	غرينادا
المملكة العربية السعودية	غواتيمالا
المملكة المتحدة	غينيا
موريتانيا	غينيا الاستوائية
موريشيوس	فانواتو
موزامبيق	فرنسا
ميانمار	الفلبين
ناميبيا	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

النرويج	الهند
النمسا	هنغاريا
نيبال	هولندا
النيجر	الولايات المتحدة الأمريكية
نيجيريا	اليابان
نيكاراغوا	اليمن
نيوزيلندا	اليونان
هايتي	

٢- وحضر الدورة ممثلو العضو في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التالي اسمه:

الكرسي الرسولي

٣- وحضر الدورة ممثلو الدولة المراقبة غير العضو في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التالي اسمها:

دولة فلسطين

٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في المؤتمر:

مصرف التنمية الأفريقي

الاتحاد الأفريقي

مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

أمانة الكومنولث

مجلس التعاون الجمركي

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

الاتحاد الأوروبي

اللجنة الحكومية الدولية الدائمة لشؤون النقل البحري

المنظمة الدولية للهجرة

البنك الإسلامي للتنمية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المنظمة الدولية للفرنكوفونية

منظمة الدول الأمريكية

منظمة دول شرق البحر الكاريبي

منظمة التعاون الإسلامي

الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى

- مركز الجنوب
الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي
اتحاد مجالس الشاحنين الأفارقة
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
- ٥- وحضر الدورة ممثل عن المنظمة الدولية للبرلمانيين التالية:
الاتحاد البرلماني الدولي
- ٦- وكانت ممثلة في المؤتمر هيئات وأجهزة وبرامج الأمم المتحدة التالية:
لجنة خبراء الإدارة العامة
إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
إدارة الشؤون الإدارية
إدارة شؤون الإعلام
إدارة شؤون السلامة والأمن
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
المكتب التنفيذي للأمين العام
مركز التجارة الدولية
مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول
الجزرية الصغيرة النامية
مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
مكتب الأمم المتحدة في جنيف
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
صندوق الأمم المتحدة للسكان
برنامج الأغذية العالمي

٧- كانت الوكالات المتخصصة التالية وغيرها من المنظمات ذات الصلة ممثلة في المؤتمر:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
مؤسسة التمويل الدولية
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة العمل الدولية
المنظمة البحرية الدولية
صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
الاتحاد البريدي العالمي
مجموعة البنك الدولي
منظمة الصحة العالمية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
المنظمة العالمية للسياحة
منظمة التجارة العالمية

٨- وكانت ممثلة في المؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز لدى الأونكتاد التالية أَسْمَاؤها:

الفئة العامة

منظمة المعونة الدولية
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالتنمية
مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية
رابطة وحدة وثقة المستهلكين الدولية
منظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث
الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية
المعهد الدولي للتنمية المستدامة
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
الاتحاد الدولي للنقابات العمالية
مرصد أقل البلدان نمواً
منظمة أوكسفام الدولية
الهيئة الدولية للخدمات العامة
جمعية التنمية الدولية
شبكة العالم الثالث
منظمة القرية السويسرية
الجمعية العالمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
المنظمة الدولية للرؤية العالمية

الفئة الخاصة

مركز الاهتمام

تعاونية الادخار والائتمان من أجل مسيحيين متحدين

مركز أبحاث القانون البيئي الدولي

الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار

المنظمات المعتمدة لدى الأونكتاد الرابع عشر

منظمة العمل الأهلي للتنمية المتكاملة

المحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية

الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات

حركة الشباب الأفريقي

وكالة التعاون والبحث في ميدان التنمية

منظمة أصدقاء الأجانب في توغو

منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية

رابطة حقوق المرأة في التنمية

الطرفان

مركز الدعوة لحقوق الإنسان والسلام

مركز الابتكار في أسلوب الحكم الدولي

مركز الحوار حول السياسات

منظمة صناع التغيير النرويج

مجلس الأعمال الصيني الأفريقي

تجمع المرأة من أجل حماية البيئة والطفل

زمالة العمل من أجل تنمية الأسرة

المجمع العالمي للمؤتمرات الدبلوماسية للقساوسة العاملين من أجل السلام العالمي المتعلق

بحقوق الإنسان والحقوق القانونية

الاتحاد من أجل دعم الأعمال الرامية إلى النهوض بأفريقيا وتنميتها

مؤتمر المجتمع المدني الإفريقي

منظمة عدالة الديون - النرويج

منظمة التجارة العادلة - أفريقيا

الائتلاف من أجل الشفافية المالية

مؤسسة دراسات وبحوث التنمية الدولية

مؤسسة فريدريش إيبيرت

مؤسسة بازل للهيكل الأساسية العالمية

الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية
 مؤسسة إيون الدولية
 معهد الشؤون الاقتصادية
 مركز الاستثمار الدولي
 الرابطة الدولية للطلاب الشبان الكاثوليكيين
 منظمة المحامين الدولية
 منظمة اليوبيل - ألمانيا (Entwicklung braucht Entschuldung)
 منظمة اليوبيل حركة جنوب - آسيا والمحيط الهادئ المعنية بالديون والتنمية
 منظمة اليوبيل - الولايات المتحدة الأمريكية
 شبكة كينيا لتخفيف عبء الديون
 شبكة أمريكا اللاتينية المعنية بالديون والتنمية والحقوق
 مشروع الأدوية لمكافحة الملاريا
 منظمة التنمية والمعونة إمكوكوتيني
 معهد تنمية ما وراء البحار
 تحالف العدالة المناخية للبلدان الأفريقية
 شبكة واقع المعونة في أفريقيا
 نظام البحوث والمعلومات للبلدان النامية
 شبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر القارات
 راهبات نوتردام دي نامور
 جمعية إينا باندا
 معهد جنوبي وشرقي أفريقيا للتجارة والمعلومات والمفاوضات، كينيا
 معهد جنوبي وشرقي أفريقيا للتجارة والمعلومات والمفاوضات، أوغندا
 المعهد الصيفي للسانيات
 شبكة العدالة الضريبية، أفريقيا
 شبكة العالم الثالث - أفريقيا
 فريق فيجن للرعاية
 صندوق العمل العالمي
 الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار
 مؤسسة حوارزميات إكس
 الشباب من أجل حقوق الإنسان - باكستان

المرفق الخامس

قوائم الدول الواردة في المرفق بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)

القائمة ألف

إثيوبيا	جمهورية تنزانيا المتحدة	فييت نام
الأردن	الجمهورية العربية السورية	قطر
إريتريا	جمهورية كوريا	كابو فيردي
إسرائيل	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	الكاميرون
أفغانستان	جمهورية الكونغو الديمقراطية	كمبوديا
الإمارات العربية المتحدة	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	كوت ديفوار
إندونيسيا	جنوب أفريقيا	الكونغو
أنغولا	جيبوتي	الكويت
أوغندا	رواندا	كينيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	زامبيا	لبنان
بابوا غينيا الجديدة	زمبابوي	ليبريا
باكستان	ساموا	ليبيا
بالاو	سان تومي وبرينسيبي	ليسوتو
البحرين	سري لانكا	مالي
بروني دار السلام	سنغافورة	ماليزيا
بنغلاديش	السنغال	مدغشقر
بنن	سوازيلند	مصر
بوتان	السودان	المغرب
بوتسوانا	سيراليون	ملاوي
بوركينافاسو	سيشيل	ملديف
بوروندي	الصومال	المملكة العربية السعودية
تايلند	الصين	منغوليا
تركمانستان	العراق	موريتانيا
تشاد	عمان	موريشيوس
توغو	غابون	موزامبيق
تونس	غامبيا	ميانمار
تونغا	غانا	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
تيمور - ليشتي	غينيا	ناميبيا
الجزائر	غينيا - بيساو	نيبال
جزر القمر	غينيا الاستوائية	النيجر
جزر سليمان	فانواتو	نيجيريا
جزر مارشال	الفلبين	الهند
جمهورية أفريقيا الوسطى	فيجي	اليمن

(٩٩)

القائمة باء

إسبانيا	سان مارينو	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
أستراليا	السويد	وآيرلندا الشمالية
ألمانيا	سويسرا	موناكو
أندورا	فرنسا	النرويج
آيرلندا	فنلندا	النمسا
أيسلندا	قبرص	نيوزيلندا
إيطاليا	الكرسي الرسولي	هولندا
البرتغال	كندا	الولايات المتحدة الأمريكية
بلجيكا	لكسمبرغ	اليابان
تركيا	ليختنشتاين	اليونان
الدايمرك	مالطة	

(٣١)

القائمة جيم

الأرجنتين	ترينيداد وتوباغو	غرينادا
إكوادور	جامايكا	غواتيمالا
أنغيوا وبربودا	جزر البهاما	غيانا
أوروغواي	الجمهورية الدومينيكية	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
باراغواي	دومينيكا	كوبا
البرازيل	سانت فنسنت وجزر	كوستاريكا
بربادوس	غرينادين	كولومبيا
بليز	سانت كيتس ونيفس	المكسيك
بنما	سانت لوسيا	نيكاراغوا
بوليفيا (دولة - المتعددة	السلفادور	هايتي
القوميات)	سورينام	هندوراس
بيرو	شيلي	

(٣٣)

القائمة دال

صربيا	بيلا روس	الاتحاد الروسي
قيرغيزستان	الجبلة الأسود	أذربيجان
كازاخستان	الجمهورية التشيكية	إستونيا
كرواتيا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً	ألبانيا
لاتفيا	جمهورية مولدوفا	أوزبكستان
ليتوانيا	جورجيا	أوكرانيا
هنغاريا	رومانيا	بلغاريا
	سلوفاكيا	البوسنة والهرسك
	سلوفينيا	بولندا

(٢٥)

المرفق السادس

قائمة الوثائق^(٩)

جدول الأعمال المؤقت وشروحه. مذكرة من أمانة الأونكتاد	TD/501
تنظيم أعمال المؤتمر مذكرة من أمانة الأونكتاد	TD/501/Add.1
إحالة القرار الذي اعتمده مجلس وزراء دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من الأمين العام للأونكتاد إلى المؤتمر	TD/502
تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر مذكرة من أمانة الأونكتاد	TD/503
الإعلان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية	TD/504
الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً خلال الأونكتاد الرابع عشر	TD/505
إعلان المجتمع المدني الموجه إلى الأونكتاد الرابع عشر	TD/506
الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بمناسبة الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد	TD/507
الاجتماع الرفيع المستوى: تحويل الاقتصادات من أجل تحقيق التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/508
حدث رفيع المستوى: تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: الفرص والتحديات موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/509
تقرير لجنة وثائق التفويض	TD/510
الحدث الرفيع المستوى: بناء المرونة الاقتصادية لأضعف الجهات موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/511
الحدث الرفيع المستوى: تعزيز السياسات العامة لإقامة أسواق نشطة وشاملة للجميع موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/512
الإعراب عن الامتنان لحكومة وشعب جمهورية كينيا	TD/513
الاجتماع الرفيع المستوى: تعزيز عملية التحول الهيكلي لأفريقيا موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/514
اجتماع رفيع المستوى: تسخير الابتكار كمحرك للتنمية المستدامة موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/515
الحدث الرفيع المستوى: تعزيز بيئة عالمية من أجل تحقيق الرخاء للجميع موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/516
التحرك في اتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تحدم التجارة والتنمية - إعلان منتدى الشباب	TD/517
منتدى الأونكتاد الرابع عشر للشباب: الجزء الوزاري	TD/518

- (٩) الوثائق المذكورة متاحة على الموقع الشبكي للأونكتاد الرابع عشر (<http://unctad14.org>).
- TD/519 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الرابعة عشرة
- TD/519/Add.1 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الرابعة عشرة، الإضافة ١، نيروبي أزميو
- TD/519/Add.2 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الرابعة عشرة، الإضافة ٢، نيروبي مافيكيانو
- TD/INF.47 موجز جلسة الاستماع الأولى إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص، جنيف، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ أعدته أمانة الأونكتاد
- TD/INF.48 موجز جلسة الاستماع الثانية إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص، جنيف، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦ أعدته أمانة الأونكتاد
- TD/INF.49 المنتدى العالمي السابع للسلع الأساسية: كسر حلقة الاعتماد على السلع الأساسية
موجز أعدته أمانة الأونكتاد
- TD/INF.50 اجتماع مائدة مستديرة وزارية: إطلاق العنان لقوة التجارة الإلكترونية من أجل التنمية
موجز أعدته أمانة الأونكتاد
- TD/INF.51 اجتماع مائدة مستديرة وزارية: تذييل العقوبات أمام التجارة - تكاليف التجارة والتقارب التنظيمي والتكامل الإقليمي
موجز أعدته أمانة الأونكتاد
- TD/INF.52 مؤتمر قمة قادة العالم - موجز أعدته أمانة الأونكتاد
- TD/INF.53 اجتماع مائدة مستديرة وزارية: النظام التجاري المتعدد الأطراف، إلى أين؟
موجز أعدته أمانة الأونكتاد
- TD/INF.54 اجتماع مائدة مستديرة وزارية: عالم بدون أقل البلدان نمواً - نحو إطار أفضل للمساعدة في حدوث تحول هيكلي يسهل تخرج أقل البلدان نمواً موجز أعدته أمانة الأونكتاد
- TD/INF.55 اجتماع مائدة مستديرة وزارية: خارطة طريق إلى التعافي - آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة بتذليل العقبات التي تعترض التجارة والتنمية
موجز أعدته أمانة الأونكتاد
- TD/INF.56 اجتماع مائدة مستديرة وزارية: النساء كفاعلات في التغيير الاقتصادي: صغار المزارعين، والأمن الغذائي، ورفع الكفاءة الزراعية، وتنويع اقتصادات الأرياف في أقل البلدان نمواً
موجز أعدته أمانة الأونكتاد
- TD/INF.57 اجتماع مائدة مستديرة وزارية: آلية بلدان الجنوب لمعالجة مواطن الضعف وبناء المرونة - التكامل الإقليمي والنقدي والتمويل الابتكاري
موجز أعدته أمانة الأونكتاد

اجتماع مائدة مستديرة وزارية: تمكين المستهلكين وتشجيع المنافسة بغية تحويل الأسواق موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/INF.58
اجتماع مائدة مستديرة وزارية: الإفلات من شرك الدخل المتوسط موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/INF.59
اجتماع مائدة مستديرة وزارية: ما هو أبعد من حالات الطوارئ - تهيئة الفرص في البلدان التي تشكل مصدراً للمهاجرين أو معبراً لهم موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/INF.60
اجتماع مائدة مستديرة وزارية: مسألة التريليون دولار - ما السبيل إلى إطلاق نمو التجارة والنتائج؟ موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/INF.61
اجتماع مائدة مستديرة وزارية: إعادة تقييم القدرة على تحمل الديون في الاقتصاد المعاصر - المخاطر ومواطن الضعف والخيارات السياسية موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/INF.62
اجتماع مائدة مستديرة وزارية: النقل المستدام لخطة عام ٢٠٣٠: تقوية شرايين التجارة العالمية موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/INF.63
اجتماع مائدة مستديرة وزارية: تشجيع الاقتصادات الخضراء بواسطة التجارة والاستثمار والابتكار موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/INF.64
اجتماع مائدة مستديرة وزارية: جعل التجارة تخدّم (بشكل أفضل) مصلحة أفريقيا وأقل البلدان نمواً - السبيل إلى ضمان أن تكون التجارة شاملة للجميع ولصالح الفقراء موجز من إعداد أمانة الأونكتاد	TD/INF.65
اجتماع مائدة مستديرة وزارية: التحديات السياسية التي تعترض العولمة - هل بلغنا نهاية عصر العولمة كما نعرفها؟ موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/INF.66
منتدى المجتمع المدني موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/INF.67
المنتدى العالمي للاستثمار موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/INF.68
منتدى الخدمات العالمية موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/INF.69
منتدى الشباب موجز أعدته أمانة الأونكتاد	TD/INF.70
قائمة المشاركين	TD(XIV)/INF.1